

الحريات في دائرة الخطر هل تعود الدولة البوليسية إلى العراق(*)؟

الإيكونومست

عجّت سوق الكتاب الرئيسية في شارع المتنبي في بغداد بثرثرة حانقة هذا الأسبوع؛ ففي شكوى من قوانين جديدة للرقابة، صاح تجار يرتدون نظارات: «هذه ليست حرية تعبير»، وتحذثوا عن تسيير تظاهرة كالتّي جرت في الشهر الماضي، عندما احتج صحفيون على قيود جديدة آنذاك.

لكن هل يجرؤ باعة الكتب على القيام بذلك؟ حيث قالوا بأنهم في خشية من أن يكون رجال شرطة بلباس مدني قد دونوا أسماءهم. ربما ينبغي لهم عوضاً عن ذلك أن يتوجهوا إلى المحكمة ومقارعة الرقابة بعون من محامين. «لا مجال لذلك»، قال واحد من تجار الكتب، «هذا هو العراق الجديد». وأشار إلى أن ليس للحماية القانونية قيمة تُذكر، وأضاف قائلاً إن «السلطة هي في أيدي من يحملون السلاح».

لقد عبّر عن نقطة مهمة؛ فالحكومة بقيادة الشيعة أشرفت على تعاظم الجهاز الأمني في البلد، وانتهاك حقوق الإنسان يغدو أكثر شيوعاً. وفي مجالس خاصة يسأل كثير من العراقيين، وخصوصاً المثقفين منهم، عن احتمال عودة بلدهم إلى حقبة الدولة البوليسية.

إن عادات من عهد صدام حسين تغدو مألوفة مجدداً. فالتعذيب معتاد في مراكز الاحتجاز الحكومية. «الأمور سيئة وتزداد سوءاً، حتى بالمقاييس الإقليمية»، يقول سامر مسقطي، الذي يعمل لحساب مجموعة «هيومان رايتس وُتس»، التي تتخذ نيويورك مقراً لها. وتذكر مؤسسته

(*) نشر هذا المقال بالإنكليزية تحت عنوان: Iraq's Freedoms under Threat: Could a Police State Return?، في مجلة الإيكونومست اللندنية الواسعة الانتشار بتاريخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ص ٤٥، عن مراسلها في بغداد، وقد اعتادت هذه المجلة أن لا تذكر أسماء كتّابها إلا نادراً.

أن بزوال المراقبة الأمريكية (وإن يكن الأمريكيون قد ارتكبوا إساءات مخزية في أماكن من مثل سجن أبوغريب)، عاد رجال الشرطة والأمن العراقيين إلى أسلوب التعذيب بقلع أظفار المحتجزين وضربهم، حتى أولئك الذين سبق لهم أن أدلوا باعترافات. وها هو نزول سجن سابق ذو مشية عرجاء يخبر كيف أنه أدرك، بعد تعرضه على مدى خمسة أيام لنوبة تعذيب في إحدى الوزارات، كم كان محظوظاً نسبياً؛ فحين أعيد إلى زملائه في السجن قال إنه رأى كثيرين منهم وقد فقدوا أطرافاً وأعضاء.

إن جهاز الأمن الداخلي في قمة نشاطه منذ الإطاحة بصادم قبل ستة أعوام، وخصوصاً في العاصمة. في تموز/يوليو أعادت شرطة بغداد فرض منع التجول ليلاً، الأمر الذي يسهل على الشرطة، التي تتلقى أوامرها من سياسيين، اعتقال أشخاص لا يروقون للحكومة التي يقودها الشيعة. وهي تستهدف، على الأخص، قادة مجالس الصحوة، وهي مجموعات سنية، الذين كان كثير منهم متمردين ومتعاطفين سابقين، وقد ساعدوا الحكومة في طرد أو أسر متمردين سنة كانوا قد رفضوا الالتحاق بهم. وبدلاً من ضمهم إلى مشروع السلطة الجديد، رُجِّع بعدد كبير منهم في السجن في الأشهر القليلة الماضية. وفي الحالات الأشد حساسية، تتم عمليات الاعتقال على يد وحدة خبوية تدعى لواء بغداد، وتُعرف أيضاً بـ «الفرقة القدرة»، التي يقال إنها ترفع تقاريرها إلى رئيس الوزراء نوري المالكي.

كان يُفترض أن يوفر النظام القضائي المدعوم أمريكياً الحماية لحقوق العراقيين المدنية. لكنه أصبح محتقناً بالسجناء، بحيث يُساق إلى السجون كل شهر حوالي ١٥٠٠ شخص، في الوقت الذي يفرغ الأمريكيون سجونهم في العراق. وقد انخفض عدد سجناء السجون التي يديرها الأمريكيون إلى أقل من ٩٠٠٠ سجين بعد أن كان قبل عام أكثر من ٢١٠٠٠ سجين، بينما ارتفع في سجون العراق من ٣٥٠٠٠ سجين في شباط/فبراير إلى ما يزيد على ٤٠٠٠٠ في الوقت الحاضر.

يضاف إلى ذلك أن الأحكام تزداد قساوة، حيث إن مزيداً من الأشخاص يُحكم عليهم بالإعدام. ففي يوم واحد في حزيران/يونيو سُئق ١٩ شخصاً في بغداد. وفي تقرير حديث لمنظمة العفو الدولية، وهي مجموعة قائمة في بريطانيا، ورد أن أكثر من ١٠٠٠ عراقي يواجهون أحكاماً بالإعدام، وفي الغالب بناء على اعترافات تقول المنظمة إنها منتزعة بواسطة التعذيب أحياناً.

الصحافيون ضحايا بارزون للنظام القضائي العراقي، ففي العام الفائت، انخفض العراق إلى المرتبة الـ ١٥٨ من أصل ١٧٣ - وهي المرتبة الأدنى منذ الغزو الأمريكي - وذلك في جدول لحرية الصحافة وضعته مجموعة الضغط «مراسلون بلا حدود»، التي يقع مقرها في باريس والتي تتحرى تراجع الحريات في بلدان عدة.

أعلنت الحكومة منذ عهد قريب خطاً لمراقبة كتب مستوردة وكذلك الإنترنت، بحجة أنها تريد منع خطب الكراهية والمواقع الإباحية. غير أن مراقبي حقوق الإنسان يخشون من احتمال

أن يمهّد هذا الخطوة أولى نحو شبكة رقابة أوسع. فمقاهي الإنترنت تواجه قواعد جديدة تملّي عليها الحصول على ترخيص. وقد يفقد كثيرون من أصحاب المدونات وغيرهم من مستخدمي البريد الإلكتروني حرية عدم الإفصاح عن أسمائهم.

يقول بعض العراقيين إنهم يؤيدون هذا الاندفاع إلى إعادة تطبيق ضوابط اجتماعية. وهم يرونها طريقة ناجعة لمحاربة العنف الطائفي. لكن حتى لو كانت حرية أقل تأتي بأمن أوفر، فإن القوانين الجديدة جزء من صراع على السلطة يلوح في الأفق ويحتمل أن يكون صراعاً عنيفاً. إن على المؤسسة الجديدة حتى الآن أن ترسخ نظاماً سياسياً متيناً، على الرغم من المصادقة على دستورين منذ أن تم خلع صدام. والحكومة الاتحادية بقيادة الشيعة في بغداد تريد دولة مركزية قوية، في حين إن الأكراد وبعض المجموعات الأخرى تسعى إلى دولة أكثر فدرالية.

على أي حال، يحاول المالكي وأصحابه تأمين أكبر قدر ممكن من السيطرة على مراكز قوى السلطة في معرض الاستعداد لانتخابات عامة في كانون الثاني/يناير، وهو استعداد محموم على وجه الخصوص بالنظر إلى أن التفجيرات الضخمة في بغداد في الشهرين الماضيين ألحقت ضرراً بالغاً بسمعته كضامن للسلامة العامة. كما أن حكومته تسعى إلى فرض قواعد صارمة من أجل تنظيم الأحزاب السياسية والجمعيات المستقلة (بما فيها الجمعيات الخيرية)، الأمر الذي ينذر بمزيد من الخطر؛ إذ «ليس هكذا تُبنى الديمقراطية»، على حد قول عضو البرلمان الليبرالي ميسون الدملوجي.

من المبكر جداً القول إن العراق سيرتد إلى مقاييس صدام الشنيعة؛ فالبرلمان متنوع ومفعم بالنشاط، والصحافة ما تزال تنشر سلسلة من الآراء، والمحاكم حتى الآن مستقلة. إلا أن الاتجاه يمضي في الطريق الخطأ. ولعل هذا ما دفع دبلوماسياً غربياً ذا خبرة طويلة بشؤون العراق إلى القول: «سيكون المآل إلى دولة بوليسية، لا شك في ذلك ... حيث سيستغرق مجيئها عامين أو ثلاثة أعوام، لكنها آتية» □